ضبط عدة مخالفات وإغلاق عدد من القسائم المخالفة

وزير التجارة قاد حملة تفتيشية موسعة في سكراب جنوب أمغرة

الوزير العجيل خلال الحملة التفتيشية

ضرورة التعامل الحازم مع كافة المخالفات والتعديات وفق الأطر القانونية

في إطار الجهود الحكومية المستمرة لتطبيق القانون وتعزيز الرقابة على الأنشطة التجارية والصناعية، قاد وزير التجارة والصناعة ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خليفة العجيل، مساء أمس الأول «الاثنين»، حملة تفتيشية موسعة في منطقة سكراب جنوب أمغرة.

وشهدت الحملة حضور ومشاركة رئيس قوة الإطفاء العام اللواء طلال الرومي، وعدد من القيادات التنفيذية من الهيئة العامة للصناعة، إضافة إلى مفتشين من وزارة التجارة والصناعة وقوة الإطفاء العام، في تأكيد واضح على أهمية العمل المشترك بين الجهات الرقابية.

وخلال الجولة التفتيشية، شدد الوزير على ضرورة التعامل الحازم مع كافة المخالفات والتعديات وفق الأطر القانونية، مؤكداً أن لا أحد فوق القانون، وأن حماية النظام التجاري والصناعي مسؤولية وطنية تستوجب تضافر الجهود. كما شدد على استمرار الحملة التفتيشية حتى تحقيق الأهداف المرجوة،

حماية النظام التجاري والصناعي مسؤولية وطنية تستوجب تضافر الجهود

وفي مقدمتها إعادة النظام والانضباط للمنطقة وإزالة كافة مظاهر التعديات والمخالفات.

وقد أسفرت الحملة عن ضبط عدة مخالفات وإغلاق عدد من القسائم المخالفة تمهيداً لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق مستغليها.

واختتم العجيل جولته بالتأكيد على التزام الوزارة والهيئة العامة للصناعة بالتعاون مع الجهات المعنية في مواصلة الحملات الرقابية المكثفة لضمان بيئة صناعية وتجارية آمنة ومنظمة.

أكدت عزمها مواصلة الجهود بشأن فحص الاستدلالات التي ترد إليها

«نزاهة»: إحالة أعضاء مجلس إدارة تعاونية إلى النيابة العامة لارتكابهم شبهة جريمة فساد

هيئة مكافحة الفساد

أحالت الهيئة العامة لمكافحة الفساد الكويتية «نزاهة» أعضاء مجلس إدارة جمعية تعاونية إلى النيابة العامة لارتكابهم شبهة الجرائم الواردة في القانون رقم 2013/118 التي تعتبر بنص القانون جريمة فساد.

وأكدت «نزاهة» في بيان صحفي أمس الثلاثاء عزمها مواصلة الجهود والإجراءات بشأن فحص وجمع الاستدلالات والتحريات في جميع المعلومات الجدية مكتملة الشروط التي ترد إليها.

وثمنت دور المبلغين والجهات في ممارسة دورهم في مساعدتها للوصول إلى المعلومات والبيانات اللازمة عن وقائع الفساد مشيرة إلى إلتزامها بتوفير أقصى درجات الحماية والسرية اللازمة لهم والتي فرضها القانون واللائحة التنفيذية.

نائب رئيس الأركان : إعداد وتأهيل كوادر بحرية متميزة قادرة على حماية الوطن

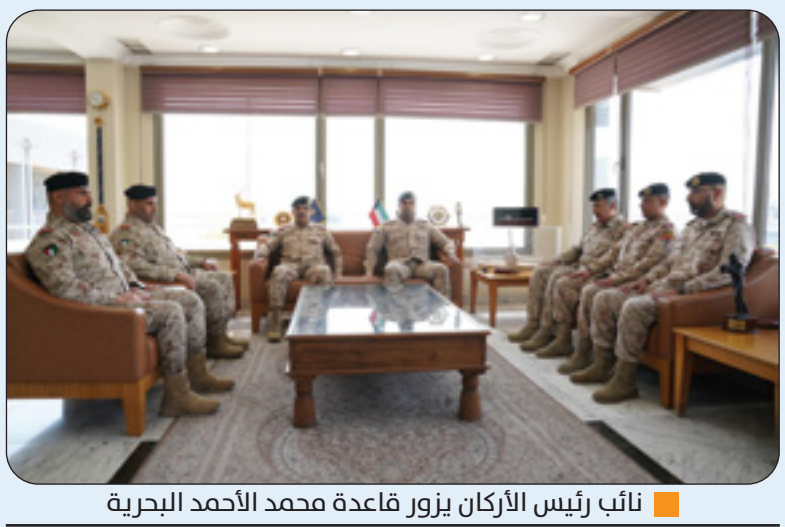
نائب رئيس الأركان يزور قاعدة محمد الأحمد البحرية

قام نائب رئيس الأركان العامة للجيش الكويتي اللواء الركن طيار صباح الجابر أمس الثلاثاء بزيارة إلى قاعدة «محمد الأحمد البحرية» للاطلاع على أبرز المهام والواجبات المناطة بها القوة البحرية.

وذكرت رئاسة الأركان العامة في بيان صحفي أن اللواء صباح الجابر استمع في مستهل زيارته إلى إيجاز شامل تضمن عرضا لأبرز المهام والواجبات المناطة بالقوة البحرية ومجالات عملها في حماية وتأمين المياه الإقليمية إضافة إلى أبرز المشاريع التطويرية والتي تهدف إلى رفع الكفاءة العملياتية وتعزيز القدرة على الاستجابة البحرية السريعة.

وأضافت أن الزيارة شملت جولة على معهد القوة البحرية للاطلاع على البرامج التدريبية والمناهج المعتمدة وما يقوم به المعهد في إعداد وتأهيل الضباط وضباط الصف بمختلف التخصصات كما تم عرض أبرز المشاريع المستقبلية للمعهد ومنها مركز التدريب البحري للمشبهات حيث يتميز بإمكانات وقدرات متقدمة لتدريب المنتسبين بشكل احترافي.

وأشاد اللواء صباح الجابر بالجهود المبذولة من قبل معلمي ومدربي المعهد في إعداد وتأهيل كوادر بحرية متميزة قادرة على حماية الوطن معربا عن اعتزازه بما شاهده من انضباط وجدية من قبل منتسبي الدورة ودعاهم للاجتهاد وتنمية مهاراتهم والاستفادة القصوى من التدريب العملي والحرص على التجربة والتكرار كوسيلة لتفادي الأخطاء وتعزيز الأداء في الميدان.

واطلع في ختام الزيارة على القارب المسير الذي يعتبر هدفا متحركا لأغراض التدريب حيث ثمن الجهود الكبيرة التي يبذلها منتسبو القوة البحرية من ضباط وضباط صف وأفراد مؤكدا أن ما شاهده يعكس صورة مشرفة لما وصلت إليه القوة البحرية من تطور في الأداء وانضباط في تنفيذ المهام والواجبات الموكلة إليهم.

وكان في استقبال نائب رئيس الأركان العامة لدى وصوله آمر القوة البحرية اللواء الركن بحري سيف الهملان وعدد من ضباط القاعدة.

من الاجتماع خلال الزيارة

منيرة الأمير تقترح نظاماً رقمياً لمراجعة المخططات الهندسية إلكترونياً في البلدية

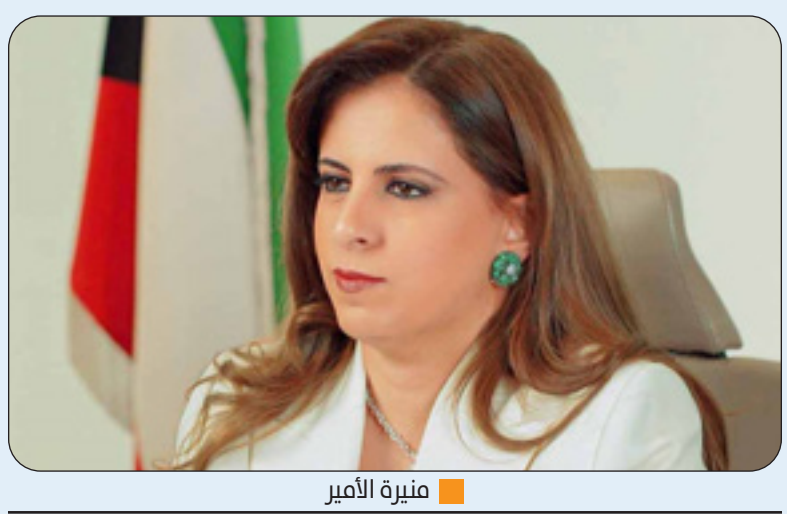
منيرة الأمير

في خطوة جديدة تدفع نحو التحول الرقمي وتطوير الخدمات البلدية تقدمت عضوة المجلس م.منيرة الأمير بمقترح لاعتماد وتفعيل نظام إلكتروني لمراجعة المخططات الهندسية المقدمة إلى البلدية بهدف تسريع الإجراءات وتحقيق أعلى درجات الدقة والشفافية.

ودعت م.منيرة الأمير إلى إنشاء نظام إلكتروني متكامل يمكن من مراجعة المخططات الهندسية التي يتم تقديمها إلى البلدية بشكل رقمي بالكامل، إلى جانب إصدار التقرير الفني المتعلق بكل مخطط عبر النظام نفسه دون الحاجة إلى المعاملات الورقية أو المراجعات التقليدية.

وقالت إن هذا المقترح يهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف في آن واحد، أولها تسريع الإجراءات التي تحتاجها مثل هذه المعاملات، حيث يتيح النظام الإلكتروني الرد السريع على المعاملات الهندسية ما يوفر وقتا ثمينا للمراجعين ويقلل من فترات الانتظار الطويلة، وهو هدف رئيسي للدولة حاليا في جميع قطاعاتها ونحن يجب أن نضع هذا الأمر نصب أعيننا أيضا، كما يحقق هذا المقترح هدفا مهما وهو رفع مستوى الدقة، وهو الأمر الذي يتميز به العمل الإلكتروني بشكل عام، حيث تعتمد المراجعة الرقمية على معايير واضحة وتقلل من الأخطاء البشرية مما يضمن تقارير فنية دقيقة وكاملة مع أقل حد للتدخل البشري أو وجهات النظر لتأويل أي من اللوائح والنظم.

وأضافت: يضمن النظام أيضا أرشفة رقمية ذكية ومحدثة تحت ايدي متخذي القرار ما يوفر معلومات دقيقة ولحظية واحصائية حول المباني المعتمدة وتمركزاتها وطبيعتها في حال احتاج اليها متخذ القرار في أي وقت فالمقترح يتضمن إنشاء أرشيف إلكتروني شامل للمخططات المعتمدة يمكن الرجوع إليه بسهولة وتحليل بياناته لتطوير السياسات والقرارات المستقبلية، ولم يقتصر المقترح عند هذه النقطة، بل اقترح أيضا أن تتكامل الأنظمة الحالية حيث يمكن الربط المباشر بين هذا النظام الجديد ونظام التقديم الإلكتروني الحالي والمعمول به في البلدية بالفعل، ما يسهم في تسريع الدورة المستندية وتقليص المدد الزمنية للإنجاز وجميعها أهداف تستحق أن نسعى خلفها بإذن الله وتفعيلها في أسرع وقت في حال اعتماد هذا المقترح.

وأشارت إلى إمكانية الاستفادة من النماذج العالمية التي تقوم على ذات المبدأ ومعمول بها في دول عديدة ومنها ما هو في محيطنا الخليجي، مثل أنظمة «نمذجة معلومات البناء BIM»، التي أثبتت فاعليتها، والنظام المقترح يمكن تخصيصه ليتناسب مع اشتراطات ولوائح البلدية ضمن بيئة رقمية مرنة وآمنة، وهو تفصيل يمكن الحديث عنه حال اعتماد المقترح فالنظم الالكترونية يجب أن تتم برمجتها وفق الأهداف المرجوة منها والعمل على ضمان فاعليتها للاستفادة منها على النحو الذي خطط له.

وذكرت أن المقترح يتماشى مع استراتيجية الدولة في التحول الرقمي، ويعد خطوة محورية نحو تطوير الأداء البلدي والارتقاء بجودة الخدمات العامة وتمكين المواطن والمستثمر من إنجاز معاملاته بكفاءة وسلاسة.

خلال جولة تفتيشية شملت إدارة التدقيق العام والإحصاء

القلاف: الضبطيات الجمركية المالية في 2024 متميزة

القلاف متوسطة عدد من العاملين في إدارة التدقيق العام والإحصاء

قامت مدير عام الإدارة العامة للجمارك فاطمة القلاف بجولة تفقدية شملت إدارة التدقيق العام والإحصاء والحفظ لمتابعة أعمال التدقيق اللاحق على البيانات الجمركية، والتي يتم توثيقها من مختلف الإدارات التوثيقية.

وقال بيان صادر عن الإدارة العامة للجمارك إن الجولة تأتي بهدف تعزيز الرقابة وتلافي أي ملاحظات قد تطرأ على الإجراءات الجمركية، إضافة إلى أعمال التثمين للبضائع ذات القيمة المتدنية أو المخالفة، بالتعاون والتنسيق مع الإدارات المختصة، بما يضمن حماية المال العام ومكافحة التلاعب في القيم الجمركية.

وأثنت القلاف على كفاءة العاملين وجهودهم المبذولة، لاسيما في تحقيق عدد من الضبطيات المالية المتميزة، التي تصب في مصلحة الدولة، مشيرة إلى أنها تعد من أعلى الضبطيات المسجلة خلال عام 2024.

كما اطلعت خلال الجولة على أعمال قسم إصدار الإحصائيات والبحوث، والذي يختص بإصدار الإحصائيات الدورية والنوعية وتحليلها بما يسهم في دعم القرار الجمركي، إضافة إلى زيارة قسم تدقيق الإعفاء الجمركي، المعني بتنفيذ إعفاء الشركات والمصانع الكويتية من الضريبة الجمركية، وفقا لشهادات الإعفاء الصادرة من الجهات المعنية، وهو القسم الذي يعمل على مدار الساعة لتيسير الإجراءات الجمركية. وفي ختام الجولة، تم الاطلاع على أعمال قسم شؤون المخلصين الجمركيين، من حيث تسجيل وتحديث بيانات المخلصين العامين والخاصين والمناديب الجمركيين، بالإضافة إلى إجراءات تجديد أو إلغاء رخصهم وفق الأنظمة المعتمدة.

بورسلي: نثمن قرارات معاملة الأشخاص ذوي الإعاقة من أبناء المواطنات معاملة الكويتيين مدى الحياة

اشادت رحاب بورسلي رئيس مجلس ادارة الجمعية الكويتية لأهالي الاشخاص ذوي الإعاقة وعضو لجنة خبراء الامم المتحدة لحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة بقرارات معاملة الاشخاص ذوي الإعاقة من ابناء المواطنات معاملة الكويتيين مدى الحياة ، وقالت بورسلي ان هذه القرارات لاتمثل فقط انتصاراً لحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة في تفعيل المادة 3 من قانون الاعاقة الكويتي رقم 8 لسنة 2010، بل وتأكيداً على ريادة دولة الكويت الانسانية في رعاية هذه الشريحة من خلال القوانين والتشريعات الراقية التى سبقت بها العالم ومنحتهم من الحقوق والامتيازات، مايفوق في رقيه وامتيازاته الاتفاقيةالدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة.

وأكدت على اهمية العمل الجاد وتضافر الجهد والتعاون والتنسيق بين مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدنى المعنية بذوى الاعاقة لتوفير بيئة داعمة تسهم في تحسين جودة حياة الاشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في المجتمع، في ظل التحديات الكبيرة التي مازالت تواجههم والتطلعات العالمية الأكبر التي جسدتها اهداف التنمية المستدامة التى اقرتها الامم المتحدةعام 2015 و بيانات القمة العالمية الثالثة للاعاقة في المانيا 2025 واهمية العمل على تعزيز الجهود الرائدة التى تقوم بها دولة الكويت لمواكبة التطلعات في رعاية الاشخاص ذوى الإعاقة ، والتى تتجلى في العديد من التشريعات والخطوات الجادة لتحسين جودة حياتهم ، والعمل الدؤوب والرؤى الطموحة لتطوير مستوى الرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية والرياضية وتعزيز الاستقرار النفسي والاجتماعي لهم وتأمين متطلباتهم واطلاق طاقاتهم وإبداعهم ومنحهم الفرص الكاملة لتحقيق ذاتهم وتهيئة البيئة الملائمة لدمجهم في المجتمع كشركاء أساسيين في بناء «كويت جديدة».